ريفكا فيلدحاي* ونافيه فرومر**

المعرفة في عصر الحوكمة: وعْد أم مُشكلة؟

قُدِّمت هذه الورقة أمام مؤتمر «التحول في حوكمة الجامعات في مطلع القرن الواحد والعشرين»، الجامعة الأوروبية المركزية، بودابست، ٧–٨ أيلول ٢٠١٦

http://elkanacenter.ceu.edu/node/65

تركِّز هذه الورقة على ما تعنيه «الحوكمة الأكاديمية»، وتتناول هذا الموضوع من وجهة نظر إسرائيلية. ويستند التحليل الذي تسوقه الورقة إلى قراءة تقرير، وضعه أعضاء لجنة إسرائيلية عينتهم الحكومة في العام ٢٠١٥، حيث طُلِب إليهم أن يراجعوا قانون مجلس التعليم الأعلى في إسرائيل واقتراح تعديلات تُفضي إلى تحديثه. وكانت الولاية المنوطة باللجنة تشير إلى «الحوكمة الأكاديمية» على نحو صريح، وتدلّ بلا مواربة على التوقّعات التي كانت الحكومة تعلّقها على ذلك التقرير. وكان أعضاء اللجنة أكاديميّين بارزين في معظمهم، كما كان من جملتهم ممثلون عن الجمهور، وعدّة موظفين في سلك الخدمة المدنية وقاضٍ سابق من قضاة المحكمة العليا الإسرائيلية.

وتتألّف هذه الورقة من الفصول التالية. في البداية، نتطرّق في نقاش مقتضب إلى القانون الإسرائيلي بشأن التعليم العالي لسنة ١٩٥٨، حيث نقارن الأفكار الرئيسية الواردة فيه ولغته مع وثيقة أميركية تتناول تصميم نظام التعليم العالي، وهي تقرير لجنة ترومان الذي صدر في العام ١٩٤٧. وعلى الرغم من أن السياقين يتباينان تباينًا كبيرًا عن بعضهما، إلا اننا نفترض أنهما يمثّلان رؤية أكاديمية متشابهة تُعَدّ مثالًا على ما يمكن

*محاضرة في تاريخ وفلسفة العلوم والأفكار في جامعة تل أبيب؛ ومديرة مشاركة لمركز منيرفا للآداب في جامعة تل أبيب

** أكاديمي متخصص في النظرية النقدية؛ وباحث في مركز منيرفا للآداب في جامعة تل أبيب

صدر «قانون مجلس التعليم العالي» في إسرائيل في العام ١٩٥٨. وكان الهدف الرئيسي المتوخّى من هذا القانون يكمن في الوساطة بين الدولة ومؤسسات التعليم العالي، وإرساء دعائم هذه العلاقات في تشريع.

أن نصطلح على تسميته بعصر الأكاديميا في دولة الرفاه. ويتناول الفصل الثاني من الورقة تحليل التقرير الصادر في العام ٢٠١٥ حول حوكمة المنظومة الأكاديمية الإسرائيلية. ونسعى في هذا الفصل إلى إماطة اللثام عمّا نراه من نوايا وافتراضات مسبقة خفيّة ترد في ثنايا هذا التقرير، والأسباب التي تجعل منها نوايا وافتراضات تكتنفها الإشكاليات. ونقترح، في الفصل الثالث من الورقة، أننا في حاجة إلى قراءة الأجندة الكامنة وراء التقرير المذكور في ضوء الإجراءات الجارية على مستوى العالم بأسره. ويَرِد تحليل هذه الإجراءات في كِتابات نُشرت مؤخرًا حول التغييرات التي طرأت على الحقل الأكاديمي في عصر الاقتصاد النيوليبرالي وما يشار إليه في أحيان كثيرة بثقافة مراجعة الحسابات. ونفترض أن الحالة الإسرائيلية والاتجاهات العالمية تعزّز بعضها بعضًا.

أ) القانون الإسرائيلي

صدر «قانون مجلس التعليم العالي» في إسرائيل في العام ١٩٥٨. وكان الهدف الرئيسي المتوخّى من هذا القانون يكمن في الوساطة بين الدولة ومؤسسات التعليم العالي، وإرساء دعائم هذه العلاقات في تشريع. ينصّ هذا القانون على أن «المؤسسة التي تحظى بالاعتراف حرة في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية على الوجه الذي تراه مناسبًا، وضمن إطار موازنتها.» وقد سبق صدور هذا القانون أعوام من الجدل المحتدم الذي دارت رحاه في أروقة الكنيست ورفضت مسوّداته المرة تلو المرة. وتتمحور نقطة الخلاف الرئيسية حول الأهمية النسبية التي تحملها مصلحتان مركزيتان ومتناقضتان يراهما أبناء الجيل المعاصر: «عهد الحرية الأكاديمية»، حسبما ورد على لسان وزير التربية والتعليم في حينه، بن–تسيون دينبورغ (والمعروف لاحقًا باسم دينور)، والرغبة في تجنيد الأكاديميا وبرامجها البحثية لسدّ احتياجات الدولة الفتيّة التي أُقيمت حديثًا في ذلك الحين. وفي هذا المقام، يقول دينبورغ إن «الحرية الأكاديمية [...] علّمت أبناء جيلنا مواجهة الحقيقة، وبذل الجهود التي تتّسم بالاستقلالية والشجاعة في سبيل ملاحظتها، والبحث فيها وكشف النّقاب عن الغموض الذي يلفّها – بصرف النظر عن الآراء السائدة والتعصب بأوجُهه المختلفة» (Vollansky 2005: 39). ومن جانب آخر، أشار أعضاء الكنيست إلى «الوحدة القائمة بين العلم والعمل» في الوجود الكولونيالي الرّائد الذي خطّته الدولة في غضون العقود الأولى التي تلت إقامتها (Vollansky 41). وفي سبيل ضمان احتياجات الدولة، اقترح دينبورغ أن يتولى رئيس الوزراء رئاسة مجلس التعليم العالي وأن يضمّ المجلس وزيريْ التعليم والثقافة، ومشرِّعين ومختصّين في الشؤون الأمنية (Vollansky 39-40)، بيْد أن هذه الأفكار لم تحظَ بالمتابعة على الإطلاق.

وقد تمخّض القانون الذي سُنَّ في أعقاب هذه المناقشات عن مصطلحات مبهمة – ويلفّها الغموض في بعض الأحيان – وردت فيه. فمن جانب، يبدو أن العبارة الواردة أعلاه («المؤسسة التي تحظى بالاعتراف حرة في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية على الوجه الذي تراه مناسبًا») تضمن استقلال مؤسسات التعليم العالي. ومن جانب آخر، يُعَدّ رئيس المجلس شخصية سياسية – وهو وزير التربية والتعليم – ويتولى المسؤولية عن تنسيب المرشحين للانضمام إلى عضوية المجلس للحكومة ولرئيس الدولة. ومع ذلك، ينصّ القانون على أنه لضمان «النوعية الأكاديمية والإدارية رفيعة المستوى لأعضاء المجلس»، فضلًا عن «السلطة الممنوحة للمجلس ولجنته المعنية بشؤون التخطيط والموازنة، وهي الأهم من بين لجانه»، يلتزم الوزير بترشيح أعضاء يتمتعون «بمكانة مرموقة وبموقع يحظى باعتراف وافٍ في ميدان التعليم العالي» دون غيرهم، والتشاور مع رؤساء المؤسسات الأكاديمية في سياق الإجراءات المتصلة باختيار مرشحيه.

وعلى الرغم من مَواطن التوتر وأوجُه الغموض التي اكتنفت الترتيبات القانونية المذكورة آنفًا، فقد تمكّن نظام التعليم العالي الإسرائيلي من المحافظة على قسط من التوازن بين المطالب السياسية والاحتياجات الأكاديمية طوال فترة قاربت أربعين عامًا. وكان هذا التوازن يرتكز في أساسه على مجموعة من القواعد التي وجّهت مؤسسات التعليم العالي في العالم الغربي في أعقاب

كانت النقطة التي ينطلق منها الخطاب الأميركي تتمحور حول حقوق الأفراد في الارتقاء بقدراتهم الشخصية والواجب الملقى على عاتق المجتمع في تيسير الإنجازات التي يحققها كل فرد بعيدًا عن أوجُه التعصب العرقي والديني والجنساني، وبعيدًا عن القيود المالية.

الحرب، وكانت تلقى القبول في إسرائيل في الوقت ذاته. وسوف نعود إلى هذه النقطة على الفور، بعد أن نبسط التفسير الذي نسوقه للممارسة التي وَسَمت الحياة الأكاديمية في إسرائيل على مدى العقود الأولى التي تلت سنّ هذا القانون. ففي بادئ الأمر، اختار وزراء التربية والتعليم شخصية عامة وموثوقة، من قبيل قاضٍ سابق من قضاة المحكمة العليا، لرئاسة الاجتماعات التي يعقدها المجلس وتركت له اتخاذ القرارات وحده. وبدأت قاعدة «الحرية الأكاديمية» تشقّ طريقها بالتدريج وبدا أنها غدت تُرسي حدًّا بين السياسي والأكاديمي وترسّخ أواصر الاحترام المتبادل بين الجانبين، ضمن حدود معينة على الأقل. وعلى وجه الإجمال، فقد سطّرت المنظومة الأكاديمية الإسرائيلية نجاحًا باهرًا حمل الإنجازات في طيّاته.

***

ونودّ الآن أن نستعرض مقارنة وجيزة بين الخطاب الإسرائيلي الذي ساد عقب صدور قانون العام ١٩٥٨ والخطاب الأميركي بشأن التعليم العالي، والذي برز في أعقاب ما عُرف بلجنة ترومان التي شُكِّلت في العام ١٩٤٧. فمع أن المنظومتين الأكاديميتين تعكسان نطاقين مختلفين تمام الاختلاف، وبينما تملك كل دولة من الدولتين طابعًا سياسيًا على درجة كبيرة من التباين عن الأخرى، نعتقد أن هذه المقارنة مفيدة لأنها تشير إلى فكرة قابلة للمقارنة. ولا تُعنى هذه المقارنة بالسؤال الذي يتناول كيفية إدارة المنظومة الأكاديمية بقدر ما تُعنى بالسؤال الذي يدرس ماهية الهدف المنشود من المعرفة الأكاديمية، وكيف ينبغي أن يؤثر هذا الهدف على العلاقات القائمة بين الحكومة والجمهور والأوساط الأكاديمية.

كانت النقطة التي ينطلق منها الخطاب الأميركي تتمحور حول حقوق الأفراد في الارتقاء بقدراتهم الشخصية والواجب الملقى على عاتق المجتمع في تيسير الإنجازات التي يحققها كل فرد بعيدًا عن أوجُه التعصب العرقي والديني والجنساني، وبعيدًا عن القيود المالية. وبناءً على ذلك، قالت اللجنة في تقريرها: «تقع على كاهل المجتمع المسؤولية... عن التأكد من أن القيود المالية لا تحُول بين أي شاب قادر ومؤهّل وبين الحصول على فرصة تيسّر له الحصول على التعليم العالي.» وفي الخطاب الليبرالي والتقدمي الذي أبدته اللجنة، ارتبط التشديد على الحقوق الفردية بالرؤية القومية التي ترى مجتمعًا قوامه الديموقراطية وأجبر الدولة على تقديم الفرص المتساوية لأفراده كافة: «ينبغي أن يسود هذه البلاد الإدراك الواسع النطاق بأن الأموال التي تُصرف على التعليم إنما هي الاستثمارات الأكثر حكمة وصوابًا من أجل المصلحة القومية» (Vol. II. P. 23).

وكان التدخّل في شؤون التعليم أمرًا جديدًا في أمريكا. فقد كان هذا الأمر يقتضي إسناد التعليم ورفده بأيديولوجيا قوية وتقدّمية من أجل الخروج بتبريرات تسوّغ رصد قدر هائل من الموارد العامة له وتبديد مخاوف المؤسسات الأكاديمية من فقدان الحريات التي تنعم بها. وقد وُجِد طوق النجاة في الفكرة التي تقول إن الهدف المنشود من التعليم العالي أعمّ من مجرد اجتراح معارف جديدة ونقلها إلى الأجيال المقبلة، بل إن النهوض بقدرات الأفراد وتطويرها كان يرتبط بالتدريب على المواطَنة والقيادة الرشيدة، والمشاركة في حياة المجتمع والمسؤولية الاجتماعية: «... المصلحة الفيدرالية في التعليم العالي مرتبطة بالهدف الذي يرمي إلى إنتاج مواطنين ديموقراطيين وأقوياء» (Vol. I, p. 8, G&H 12). وكان يتعين على الحكومة الفيدرالية، من جانبها، أن تضمن ضخّ استثمارات مالية ثابتة، وما يقترن بها من الالتزام بتجنُّب التدخل في المناهج والإدارة والموظفين وموارد المكتبات. وبالتالي، فقد عبّرت اللجنة عن التوازن بين الاحتياجات القومية والمجتمعية من جانب، والاحتياجات التي تقتضيها الأوساط الأكاديمية التي تنعم بالحرية والاستقلالية من جانب آخر: «تكمن الوظيفة الأساسية التي تؤدّيها الحكومة في ميدان التعليم العالي في تيسير قيام القادة في مجال التعليم والمؤسسات التعليمية بأخذ زمام المبادرة وإدارة نفسها بنفسها بحرّية حسبما تمتلكه من تدابير تخصّها. والسبيل الأمثل المتاح أمام الحكومة، بشقّيها الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، لضمان مصلحتها العظيمة في تطوير أقوى منظومة التعليم العالي قدر الإمكان والمحافظة عليها يكمن في ممارسة القيادة،

لم يُفضِ تقرير ترومان إلى إطلاق إجراءات لسن التشريعات. وفي هذا المضمار وعلى نحو يشبه حالة إسرائيل، فقد أفرز هذا التقرير أثرًا لا يُستهان به على الخطاب التي يتناول التعليم العالي والمبادئ التي شدّد عليها.

دون السلطة» (Vol. III, p. 3; G & H 120).

ولم يُفضِ تقرير ترومان إلى إطلاق إجراءات لسن التشريعات. وفي هذا المضمار وعلى نحو يشبه حالة إسرائيل، فقد أفرز هذا التقرير أثرًا لا يُستهان به على الخطاب التي يتناول التعليم العالي والمبادئ التي شدّد عليها. فالاستثمارات الضخمة التي تضخّها الدولة في نظام التعليم العالي دون أي تدخُّل في إدارة مؤسساته، والأيديولوجيا القومية التي تكمن وراءه – وهي أيديولوجيا تتّسم بنزعة فردانية وليبرالية وديموقراطية في الولايات المتحدة الأميركية تتّصف بطابع أكبر بقليل من الدولانية السائدة في إسرائيل – والحوافز التي توفرها للتماهي مع المشروع القومي والمشاركة فيه مشاركة فاعلة. فهذه هي الملامح التي كانت تَسِم كلتا المنظومتين على مدى أربعين عامًا تقريبًا، وذلك في الفترة الواقعة بين العقدين الخامس والتاسع من القرن الماضي. وقد باتت أوجه التوازن – التي لم تبصر النور من الناحية القانونية وإنما نشأت عن الفهم الأساسي لقواعد اللعبة – تخبو وتتلاشى منذ ذلك الحين. ويشير التحليل الذي أجريناه على الحالة الإسرائيلية إلى قواعد جديدة للعبة. ومع أن هذه القواعد لا تقتصر على إسرائيل، فهي تدلّ على توجّه أعمّ ويسري على نطاق عالمي فيما يتصل بطبيعة المعرفة الأكاديمية، والجامعة العامة بصفتها مؤسسة، فضلًا عن السؤال الذي يتمحور حول الدور الذي تضطلع به في مجتمع ديموقراطي.

ب) «التقرير بشأن تنظيم الحوكمة الأكاديمية» في إسرائيل، ٢٠١٥

ب-١) الصورة النيوليبرالية للمعرفة الأكاديمية

يشير التقرير الإسرائيلي إلى أنه ينبغي، في المقام الأول، إجراء نقاش حول الأهداف التي يسعى التعليم العالي إلى إنجازها بصفة عامة لكي يُتاح له أن ينفّذ المهمة الموكَلة إليه – إعادة تقييم منظومة التعليم العالي في إسرائيل. ويشدّد هذا التقرير على أنه لا غنى عن اعتماد نظام من الطراز الأول لإجراء الأبحاث من أجل «وضع الأساس لثقافة قومية» و«اقتصاد مزدهر يضمن مستويات وافية من الرفاه». ويمضي التقرير فيصف المعرفة باعتبارها تقدُّم البشرية في أوْجِه، حيث يعمد إلى توظيف شعارات فضفاضة على شاكلة «الدافع الذي يقف وراء السيطرة على الطبيعة»، و«السعي إلى بلوغ أقاليم وآفاق جديدة»، و«الصراع القائم بين الاندفاع والعقلانية». ويشير التقرير إلى أن المعرفة العلمية والتقنية تبوّأت موقع الصدارة في القرن العشرين. وحسبما يَرِد في التقرير، تشكّل هذه المعرفة «أحد الدوافع الرئيسية التي تحفّز النمو الاقتصادي، ومحورًا مهمًا من محاور تعزيز الميادين الاجتماعية الحيوية، ولا سيما الدواء والأمن». ويصرّح التقرير بأن النشاط الأكاديمي يحتل أهمية في المجتمع بعمومه، حيث يستدعي تأمين قدر كبير من الموازنات العامة وتنظيمًا مدروسًا دراسة وافية.

ويحظى هذا الوصف الذي يتسم بطابع عام إلى حدّ ما بقدر أكبر من التركيز في الفصل الثاني، الذي يحمل العنوان الحاسم «المعرفة باعتبارها 'منتجًا عامًا'». وتوحي حاشية مرفقة في طيّ هذا العنوان بأن هذا التعبير لا يُعَدّ في واقع الأمر مجرد عبارة شكلية نرددها، بل إنه يقوم مقام صورة أساسية للغاية. ففي هذا الإطار، يرِد في هذا الفصل أن «الخير العام يمثل المصطلح المقبول الذي نسبغه على سياقنا الراهن في الأدبيات الاقتصادية» (وقد أبرزنا ما نؤكّد عليه بالخط المائل). ونعتقد أن ترجمة مصطلح «الخير العام»، الذي يوجد له مرادف في اللغة العبرية، إلى عبارة «المنتج العام» ليس من قبيل المصادفة. فهذا يقترح نوعًا بالغ التحديد من النظرة العالمية القائمة على المغالاة في خفض النفقات والتوفير، والتي تتغلغل بوضوح فيما تعنيه مصطلحات المعرفة والجامعة والديموقراطية. ونفترض أن ما يقع على المحكّ يكمن في وجهة النظر التي ترى أن جميع أوجُه النشاط الإنساني – بما فيها الأبحاث الأكاديمية والتدريس لهذه الغاية – ينبغي أن تُفهم وتقيَّم باعتبارها منتَجًا ينطوي على قيمة اقتصادية. وتُعَدّ أي قيمة أو غاية قد يقرّرها الناس لأنفسهم أو المجتمعات لأنفسها – ناهيك عن تلك التي تحتاج إلى الاستثمارات المالية، وناهيك عن الوقت الذي يجب فيه تأمين تلك الاستثمارات من الدولة – مسألة ترتبط بالإنتاجية. وهذا يعني أن كل منتج

تكمن المشكلة الثانية التي تعتري تقرير الحوكمة الإسرائيلية - والمناخ الأكاديمي النيوليبرالي الأعمّ - في صورة العلاقات القائمة بين الأوساط الأكاديمية والجمهور والحكومة. وحسب الطريقة التي يستعرض التقرير الأمور فيها، فإن المشكلة الرئيسية التي يعاني النظام الأكاديمي الإسرائيلي منها تكمن في عجز حكومي.

أكاديمي ينبغي أن يتّسم بقابليته للتبادل والقياس وبخضوعه لاعتبارات تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة.

ب-٢) من الاستقلال إلى الحوكمة

تكمن المشكلة الثانية التي تعتري تقرير الحوكمة الإسرائيلية – والمناخ الأكاديمي النيوليبرالي الأعمّ – في صورة العلاقات القائمة بين الأوساط الأكاديمية والجمهور والحكومة. وحسب الطريقة التي يستعرض التقرير الأمور فيها، فإن المشكلة الرئيسية التي يعاني النظام الأكاديمي الإسرائيلي منها تكمن في عجز حكومي.

ويشير التقرير إلى أنه ينبغي ألا يوجَّه التمويل العمومي للأكاديميا إلا إذا طبقت مجموعة مستفيضة من الشروط: استخدام الموازنة على نحو يتسم بالكفاءة، والرقابة النقدية، والشفافية وأكثر من ذلك. وبالطبع، فلا أحد يثير التساؤلات عن الواقع الذي يرى أنه يجب على المؤسسات الأكاديمية، شأنها شأن أي مؤسسة عامة أخرى، أن تستجيب للشروط الإجرائية التي تفرضها المساءلة والشفافية في المجالات الإدارية والمالية. وتكمن المشكلة في أن هذه الاشتراطات الإدارية توظَّف، في هذا المقام، كما لو كانت عذرًا للإيحاء بأن الأكاديميا لا تتطلب مجرد إصلاحات إدارية، وإنما إصلاحًا يطال جوهر العلاقات القائمة بينها وبين الحكومة والمجتمع المدني. وبعبارة أخرى، لا تقتصر كلمة «الحوكمة» التي تتردد على الأسماع على إصلاح مواطن الخلل الإداري، أو الارتقاء بمستوى التنظيم، أو الخروج بتعريف أفضل للصلاحيات القانونية والأدوار، بل يكمن مربط الفرس في أن هذا الشرط نفسه موجه إلى المعرفة وإلى الجامعة بوصفها مؤسسة: الشرط الذي يقضي عليها أن تكون في خدمة شيء آخر على الدوام، وأن تُخضِع نفسها لأخلاقيات بالغة التحديد وتقوم على الإنتاجية التي تهدف إلى تحقيق الربح، وأن تذعن للاحتياجات التي تمليها الحكومة.

ويتجلى هذا الأمر في التغير الإشكالي الذي طرأ على استخدام كلمة «الاستقلال». فمن جهة، يصرّح التقرير بأن استقلال الجامعات يُعدّ مبدأً أساسيًا، وأنه ينبغي ضمان الحرية الأكاديمية للباحثين والطلبة والمؤسسات. ومع ذلك، وفي سياق هذه الفكرة ذاتها، يعبّر هذا الاستخدام عن وجهة النظر التي ترى أن تلك المؤسسات تستوجب تنظيمًا صارمًا وثابتًا، وتقييد السلطات المعهودة إليها. وتكمن وجهة النظر الأساسية في وجوب الإحجام عن تقرير الاستقلال من الداخل، وإنما تقريره من مستوى أعلى. وهو لا يُفهم على أنه يشير إلى الحدود والمعايير الداخلية والمفروضة ذاتيًا، بل ينظر إليها باعتبارها خارجية. ويجب ألا يقتصر طموح الأكاديميا وتطلُّعها على إيلاء انتباهها للاحتياجات العامة أو الثقافية أو الاقتصادية أو الثقافية وألا تعمل بالتوازي معها فحسب، بل ينبغي إنجاز هذا الأمر وضبطه وفقًا لما تقرّر الحكومة أنه يمثّل احتياجاتها. وبناءً على ذلك، يكمن بيت القصيد فيما يلي: يُنظر إلى الجامعات على أنها مؤسسات تنطوي على تهديد دائم بإساءة استخدام استقلالها، إن هي لم تخضع لإشراف دائم. ولا يفتأ التقرير يشير إلى ضرورة تحجيم الحرية الأكاديمية من خلال القانون، ومن خلال المقترح الذي طُرح مؤخرًا بشأن حوكمة مجلس التعليم العالي، ومن خلال «الاشتراطات المالية والاحتياجات القومية والاجتماعية الحيوية التي يمكن أن تبديها الحكومة». وترى القراءة المزدوجة لهذا التقرير أنه في الوقت الذي لا ينفكّ يشدد فيه على ضرورة الحرية الأكاديمية، فهو يكرّر ضرورة تحجيم هذه الحرية وتقييدها أيضًا وفي الوقت نفسه.

والأهمّ مما تقدم، ينبغي لنا أن نلاحظ أن التقرير لا يأتي على ذكر الاحتمالية التي ترى أن الحكومة نفسها قد تكون في حاجة إلى كبحها عن المغالاة في السلطات المخولة إليها: وهذه فكرة تُعدّ مبدأً أساسيًا في أي نظرة عالمية للديموقراطية. فالتقرير لا يزيد عن أنه يضع افتراضًا مسبقًا بأن الحكومة تعرف على الدوام كيف تميّز بين الاحتياجات «الحقيقية» والاحتياجات السياسية الضيقة. ومن ثم تكمن النقطة الجوهرية هنا في أن هذا التوجه يعزو إلى الحكومة والدولة، على وجه التحديد، المثل الأعلى للحقيقة والمعرفة التي ترفض منحها للجامعة. وفي الوقت الذي لا تنظر فيه أخلاقيات الجامعة نفسها إلى الجامعات باعتبارها مخوّلة بالإعلان عما هو صواب، وإنما بوصفها مواقع تكرّس نفسها

يجب ألا يقتصر طموح الأكاديميا وتطلُّعها على إيلاء انتباهها للاحتياجات العامة أو الثقافية أو الاقتصادية أو الثقافية وألا تعمل بالتوازي معها فحسب، بل ينبغي إنجاز هذا الأمر وضبطه وفقًا لما تقرّر الحكومة أنه يمثّل احتياجاتها.

للبحث الدائم عن المعرفة الحقيقية من خلال التعلّم والنقد، تنظر أخلاقيات الحوكمة إلى الحكومة على أنها تملك هذه القدرة الاحتكارية بالتحديد.

وهذا يشير بدوره إلى مشكلة أعمق. فصورة المعرفة هذه تقصي مقدَّمًا الاحتمالية التي تنطوي على أن المعرفة المجدية – في أي اختصاص – قد تدفعنا إلى تغيير الطريقة التي نفهم من خلالها احتياجات المجتمع وغاياته، أو حتى السوق. والاحتمالية التي ترى أن المعرفة – في العلوم الإنسانية والعلوم البحتة – قد تفرض علينا أن نعيد التفكير في الطريقة التي نفهم بها ما يحمل قيمة في نفسه، وما يعود بالربح، والمعايير العقلانية التي نحتكم إليها، والحرية، والمساواة والديموقراطية ونوع المجتمع الذي ينبغي أن نتطلع إليه. وتنطوي كلمة «الحوكمة» على صورة أحادية الاتجاه ترسم العلاقات القائمة بين الحكومة والأوساط الأكاديمية. وفي جميع الأحوال، تملي الحكومة احتياجات السلك الأكاديمي وغاياته، غير أنها تغضّ الطرف عن الإمكانية التي تتيح له أن يفيد الحكومة أو اقتراح المعلومات أو الأفكار عليها لدراستها. وعلى وجه الإجمال، تشيح هذه النظرة الأحادية الاتجاه ببصرها عن الإمكانية التي تقول إن المعرفة تستطيع أن تفضي إلى التحول الذاتي الحاسم.

ج) التقرير الإسرائيلي و«ثقافة مراجعة الحسابات» النيوليبرالية العالمية

لا تفسح قراءتنا للتقرير مجالًا للطريقة الساذجة التي يقدّمه بها مؤلفوه، حيث أنهم لا يزيدون عن السعي إلى «توضيح المواضع التي يلفّها الغموض في القانون الإسرائيلي القديم الصادر في العام ١٩٥٨»، أو طرح شكل من أشكال النظام من أجل «ضمان استقلال هذه المنظومة». وما نودّ أن نطرحه الآن على سبيل الإيجاز يتمثل في ربط صورة «المعرفة بوصفها منتجًا»، وهي الصورة التي نشأت عن ذلك التقرير، ببعض الكتابات المهمة التي حلّلت التحولات التي شهدتها الساحة الأكاديمية على مدى الأعوام العشرين الماضية أو نحوها. وعادةً ما تُجمع التحليلات المذكورة على موضوعين مترابطين، يمكن اعتبارهما كما لو كانا شطرين يؤلّفان الإجراء العام نفسه: أيديولوجيا السوق النيوليبرالية و«ثقافة مراجعة الحسابات».

انظر نص المقدمة التي وضعها لايف وميروسكي وراندال لعدد خاص صدر من مجلة (Social Studies of Science) («الدراسات الاجتماعية للعلوم») في العام ٢٠١٠. وتتناول هذه المقدمة العلوم في عصر النيوليبرالية، الذي استُهلّ في العقد التاسع من القرن الماضي أو نحوه. ويفترض هؤلاء المؤلفون أن النيوليبرالية توجد في بيئة تشكّل الأسواق الجهات الفاعلة الرئيسية فيها. ويقوم

الأكاديميا الإسرائيلية: وجه جديد في زمن النيوليبرالية.

في الوقت الذي لا تنظر فيه أخلاقيات الجامعة نفسها إلى الجامعات باعتبارها مخوّلة بالإعلان عما هو صواب، وإنما بوصفها مواقع تكرّس نفسها للبحث الدائم عن المعرفة الحقيقية من خلال التعلّم والنقد، تنظر أخلاقيات الحوكمة إلى الحكومة على أنها تملك هذه القدرة الاحتكارية بالتحديد.

هذا الافتراض في أساسه على الاعتقاد بأن الأسواق التي تتّسم بتنظيم مُحكَم في وسعها أن تعزز الرفاه الاجتماعي، وأنها تتطلع إلى توسيع علاقات السوق إلى المزيد من الفضاءات العامة، من قبيل الصحة والتعليم والبيئة. وتمثل النيوليبرالية أيديولوجيا تفضي إلى ترويج الأسواق الحرة وتوسيع دائرة انتشارها، في ذات الوقت الذي تنظر فيه إلى الأسواق على أنها تستوجب وجود دولة قوية ومؤسسات دولية. كما ينطوي الاقتصاد النيوليبرالي على معتقدات محددة حول طبيعة المعرفة وتنظيمها. ويُنظر إلى الاقتصاد المثالي باعتباره «سوقًا للأفكار». وبناءً على ذلك، يُعدّ الاقتصاد الناجح اقتصاد معرفة. ولا يكمن الدور الذي يضطلع به السوق في تبادل السلع، بل في تعميم المعرفة والمعلومات. ففي عالم تهيمن الأيديولوجيا النيوليبرالية عليه، تعمل السياسة أيضًا كما لو كانت سوقًا يعتمد على «حكمة الجماهير»، وبالتالي فهو يقع تحت هيمنة خطاب شعبوي. وتُفرض الإصلاحات النيوليبرالية خارج إطار العملية السياسية المنتظمة. وتُصمَّم آليات السيطرة على غرار نموذج السيطرة الذاتية التي يملكها الأفراد المستقلون الذين يحكمون أنفسهم بأنفسهم، والذين لا تدور صفتهم العقلانية إلا على مدار مصلحتهم الذاتية. وتُدار قطاعات التعليم والصحة والعلوم، وحتى الجيوش، على أساس من هذه الافتراضات، من خلال أجهزة وسيطة ترشحها الدولة. وتتكفل الأجهزة الدولية، بدورها، بانضباط الدولة القومية.

وفي ضوء هذه الخلفية الأيديولوجية، لا تثير صورة المعرفة بوصفها «منتَجًا» و«خدمة» على الوجه الذي يعبّر عنه تقرير الحوكمة الإسرائيلي دهشة المرء ولا استغرابه. فلا يصرّح التقرير، في ظاهره، بأن المعرفة الأكاديمية لا تُعدّ قابلة للتطبيق على المدى القصير. فعلى سبيل المثال، يقول التقرير إن ترجمة الفتوحات العلمية إلى التكنولوجيا، والتكنولوجيا إلى منتجات تدرّ الأرباح، يُعدّ إجراءً طويل الأمد في غالب الأحوال. ثم يطرح التقرير الفرضية المعروفة التي ترى ضرورة تأمين الاستثمارات من القطاع العام بالنظر إلى أنه من غير المحتمل أن يقدِم القطاع الخاص على الاستثمار في أبحاث بحتة دون نتائج يتوقعها ويستشرفها منها. ولكن لاحِظ أن العامل الحاسم يتمثل في أن هذه المعرفة قد تُطوَّع في نهاية المطاف «لخدمة السوق والمجتمع» على المدى البعيد. ولذلك، فحتى المعرفة التي ليست لها قيمة سوقية فورية لا تُعدّ ذات قيمة إلا باعتبارها وسيلة مؤقتة لتحقيق الأرباح في المستقبل. والنقطة المهمة التي تضيع هنا، مرة أخرى، هي التالية: ما عاد يُنظر إلى المعرفة على أنها ذات قيمة في حد ذاتها، وإنما يُنظر إليها في جميع الأحوال على أنها من وجهة نظر نفعية.

***

وما من شك في أن ما نلاحظه هنا يتمثل في آثار أفرزها تحول عميق. وفي هذا السياق، يصف عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية، كريس شور، هذا التحول باعتباره تحول «الفكرة الليبرالية والتنويرية التي ترى الجامعة كما لو كانت مكانًا للتعلم العالي إلى فكرة حديثة للجامعة بوصفها مشروعًا تديره شركة ينصبّ همّها الأساسي على حصتها في السوق، والوفاء بالاحتياجات التجارية وتعظيم العوائد والاستثمارات الاقتصادية، والاستحواذ على الميزة التنافسية في 'اقتصاد المعرفة العالمي'» (Shore 282). ويعكس هذا التحول إيمان النيوليبراليين في 'العقلانية الاقتصادية'، التي تؤدي إلى تقليص الأموال التي تستثمرها الحكومة في الجامعات، وفي غيرها من الأنظمة العامة، كالصحة والرفاه. كما يعكس التحول المذكور الانتقال إلى «الجامعات الجماهيرية» دون أن يتوازى هذا الانتقال مع زيادة في أعداد الموظفين الدائمين فيها، والاعتقاد الأعم بأنه يتعين على الجامعات أن تزاول عملها كما لو كانت مشاريع تجارية وأن تستعيض عن أخلاقياتها التقليدية بقواعد السوق. ويفترض شور أن مثل هذه الأجندة أفرزت مستجدات من قبيل «مراجعة الحسابات، ومؤشرات الأداء، وعمليات قياس القدرة التنافسية، والجداول التصنيفية، والإدارة عن طريق الأهداف، وعمليات تقييم الأبحاث لغايات تأديبية والمراجعة الدورية لنوعية التعليم.» ويضيف شور أن «هذه الإجراءات عبارة عن تقنيات لم تزل تُستخدم لنشر منهجيات جديدة على صعيد الإدارة العامة ودمجها في حوكمة الجامعات – ويأتي هذا كله في وقت يتراجع فيه التمويل الحكومي العام للجامعات والتمويل المخصص لكل طالب» (Shore). وحسبما يَرِد على لسان روز وميلر (Rose

عليه، تعمل السياسة أيضًا كما لو كانت سوقًا يعتمد على «حكمة الجماهير»، وبالتالي فهو يقع تحت هيمنة خطاب شعبوي. وتُفرض الإصلاحات النيوليبرالية خارج إطار العملية السياسية المنتظمة. وتُصمَّم آليات السيطرة على غرار نموذج السيطرة الذاتية التي يملكها الأفراد المستقلون الذين يحكمون أنفسهم بأنفسهم، والذين لا تدور صفتهم العقلانية إلا على مدار مصلحتهم الذاتية.

and Miller 1992)، «توجَّه أساليب الحوكمة... نحو إنتاج ذوات مرنة' – عمال ليسوا في حاجة للإشراف عليهم، وإنما يُحكمون أنفسهم بأنفسهم' من خلال ممارسة التقييم الذاتي ومحاسبة الذات والحكم عليها» (Rose and Miller in Shore 284). وهذا يرجع بنا إلى السؤال الذي طرحناه في عنوان هذه الورقة: المعرفة في عصر الحوكمة: وعد أم مشكلة؟

د) استنتاجات

لقد افترضنا هنا، وعلى هدي من الأدبيات التي تتناول الميدان الأكاديمي في العصر النيوليبرالي وظهور ثقافة مراجعة الحسابات، أن العالم الأكاديمي، في إسرائيل وعلى مستوى العالم كذلك، غدا يشهد تحولًا عميقًا. وينبغي لنا أن نلاحظ أنه، وعلى الرغم من أنه لم يكن في وسعنا أن نُجري مسحًا كاملًا يشمل هذه الأدبيات برمتها، فهناك عدد متزايد من الأبحاث التي تؤدي عملًا لا يُستهان بأهميته لوضع هذه التحولات موضع التحليل، واستعراض أدلة دامغة تثبت الآثار الوخيمة التي يفرزها اتجاهان، هما: إضفاء طابع السوق على المعرفة وتسليعها، والطريقة التي تُلحق مراجعة الحسابات الضرر من خلالها بالإنتاجية والإبداع، بدلًا من إنمائهما. ومع أننا حصرنا أنفسنا في المضمار الأكاديمي، يتعين علينا أن نلاحظ كذلك أن هذه التحولات النيوليبرالية لا تقتصر على هذا الميدان دون غيره. فحسبما ذكرنا آنفًا، تفعل هذه العمليات فعلها في ميادين أخرى أيضًا: الصحة، والمدارس، والقانون، والإعلام وغيره. وقد يتطلب الخروج بتفسير أوفى مما كان في مقدورنا أن نسوقه في هذه الورقة استخلاص هذه العلاقات وتحليل الصورة بكاملها.

ومع ذلك، فقد يكون من الخطأ وسْم هذا التحول بكلمة «الحوكمة» إن كنّا نعني بهذه الكلمة شيئًا يتقاطع في عمومه مع الممارسات الإدارية الجديدة، بمعنى تغييراً يطرأ على النموذج الاقتصادي و/أو الإداري الذي يَسِم العلاقات القائمة بين الأجهزة الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، وبين الأموال العامة والأموال الخاصة. وقد افترضنا أن تحولًا عميقًا يجري على قدم وساق تحت هذا السطح «الفني»، وهو تحول يخلّف أثره على فهمنا الأساسي للمعرفة. ويعمل هذا التحول على تغيير ما يُفهم على أنه الدور الذي تؤديه الجامعات في المجتمعات الديموقراطية العلمية والتكنولوجية التي تقوم على المعرفة في أساسها. ويتمثل القاسم المشترك بين هذه التحولات في ضياع استقلال الجامعة، من جهتين مرة أخرى: استقلال المعرفة الأكاديمية واستقلال المؤسسة الأكاديمية. ويرتبط الفهم النفعي للمعرفة بالمعرفة بوصفها منتجًا يدرّ الأرباح: المعرفة التي توظَّف على الدوام لخدمة غاية محددة سلفًا. ويكمن التناقض الجوهري هنا في الافتراض المسبق الذي نملك بموجبه المعايير التي تتيح لنا أن نقيّم المعارف الجديدة قبل إنتاجها، في الوقت الذي تُعدّ فيه المعرفة ذات الجدوى الحقيقية معرفة في وسعها أن تؤثر على معاييرنا بشأن ما هو مُجدٍ وما هو قيِّم. وبهذا المعنى، تفتقر المعرفة اليوم إلى استقلالها الحقيقي وتفتقر، نتيجةً لذلك، إلى القدرة التي تتحلى بها والوعد الذي قطعته على نفسها.

وثانيًا، علينا أن نلتزم جانب الحيطة إزاء ما قد نصطلح على تسميته بأيديولوجيا الحوكمة. وعلى نحو أكثر واقعية، ينبغي لنا أن نضع أيدينا على اختلاف واضح لا لبس فيه بين الاشتراطات الصالحة والفاسدة التي ينطوي عليها هذا المصطلح. فمن المشروع أن نطالب بأنه يجب على الجامعات أن تتولى المسؤولية عن موازناتها، وأنه ينبغي ألا يهدر أعضاء السلك الأكاديمي الأموال العامة وأن يستخدموها على الوجه الأمثل، وأن لا تنظر الأوساط الأكاديمية إلى نفسها كما لو كانت برجًا عاجيًا لا شأن له بالجمهور، وإنما باعتبارها تقيم علاقة رمزية تردّ الجميل إلى هذا الجمهور – من ناحية التعليم ومن ناحية الثمار التي تؤتيها الأبحاث التي تُجريها كذلك. ومع ذلك، توظَّف هذه الاشتراطات الصالحة اليوم باعتبارها أيديولوجيا لا تغير «الكيفية» التي ينفَّذ النشاط الأكاديمي من خلالها فحسب، بل تغير «ماهيته» أيضًا. وحسبما تبيّنه الدراسات التي استشهدنا بها أعلاه، لا تُعدّ أساليب الحوكمة ومراجعة الحسابات – القياس والتقييم

يكمن التناقض الجوهري هنا في الافتراض المسبق الذي نملك بموجبه المعايير التي تتيح لنا أن نقيّم المعارف الجديدة قبل إنتاجها، في الوقت الذي تُعدّ فيه المعرفة ذات الجدوى الحقيقية معرفة في وسعها أن تؤثر على معاييرنا بشأن ما هو مُجدٍ وما هو قيّم.

والرقابة والشفافية – مجرد أدوات غايتها إضفاء التحسينات على الإطلاق، بل يجري إضفاء هالة عليها: فهي تعبّر عن وسيلة تتحول إلى الغاية في نفسها. وتتحول المعرفة بجميع فروعها وبالتدريج إلى وحدات معلوماتية ضئيلة، ويتحول التعليم بميادينه كافة إلى تدريب تقني. ومن المؤكد أن أول ما يتأثر تأثرًا سلبيًا بهذه العمليات مجالات من قبيل العلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية إلى حدّ أقل – ولا سيما تلك التي توظف المنهجيات النوعية منها. ومع ذلك، فلنا أن نخمن أن الميادين الأخرى – وإلى حد يبلغ العلوم الطبيعية ويشملها – سوف تتأثر سلبًا كذلك بهذا التسليع و«التذرير» الذي يمس المعرفة.

***

ما الذي نطرحه في ضوء ما تقدّم؟ تكمن وجهة نظرنا – وبصرف النظر عن النزعة المثالية التي تبدو عليها للوهلة الأولى – في أنه ينبغي لنا أن نصرّ على رؤية مستنيرة للأكاديميا باعتبارها مكانًا لإبداع معارف جديدة بحرّية. والحرية هنا تَرِد بمعناها المزدوج، الذي يشمل حرية اختيار المعرفة التي تستحق أن تُنقل، والحرية من الدولة ومن السوق. ونحن نعتقد أن الطريقة الصحيحة لانتقاد هذه التحولات الجذرية وآثارها السلبية الخطيرة ومقاومتها على نحو قد تكون له صلة بالخطاب الحالي تتمثل في الإصرار على فرقين رئيسيين. فأولًا، ينبغي لنا أن نصر على اعتماد تمييز ضمن مفهوم الحوكمة: بين الحوكمة بمعنى الإدارة المثلى، وهو معنى حميد يحظى بالترحيب، مقابل ما نشير إليه بالحوكمة بمعناها الأيديولوجي، الذي يعني في جوهره، أو يؤدي على الأقل إلى نظرة استعبادية للمعرفة. ويكمن الفرق الآخر الذي نعتقد أنه ينبغي لنا أن نصر عليه في التمييز بين الغايات الرئيسية والثانوية المقررة للأبحاث الأكاديمية. فيجب علينا أن نصر على أن الغايات النفعية والإنتاجية قصيرة الأمد للمعرفة يجب أن تبقى ثانوية داخل حرم الجامعة. ويجب أن تبقى الجامعة، كما هو حال رسالتها الأساسية، مكانًا فريدًا يمكن فيه السعي إلى الحصول على المعرفة بصورة مستقلة ومن أجل المعرفة بحد ذاتها. وهذا ما ينبغي أن يميز الجامعة عن غيرها من مواقع المعرفة، التجارية والحكومية منها بصفة خاصة.

وتتمثل النقطة الثالثة التي نرغب في التشديد عليها في ضرورة التذكير بأن ما يقع على المحك لا يكمن على الإطلاق في مسألة الجامعة فحسب، بل في الديموقراطية في الوقت ذاته. فحسبما توضّحه حالة إسرائيل، غالبًا ما تستند أيديولوجيا الحوكمة إلى الافتراض المسبق الذي يرى أن الجامعة تشكّل تهديدًا محتملًا، ومشكلة محتملة وبؤرة هدر محتملة. وقد افترضنا أن هذا التوجه مناهض للديموقراطية وتسلُّطيّ في أساسه. ولا يسعى هذا التوجه، بصرف النظر عن بلاغته، إلى تمكين الجمهور من خلال ترسيخ العلاقة التي تقيمها الأوساط الأكاديمية معه. فعوضًا عن ذلك، يسعى التوجه المذكور إلى توطيد أركان الدولة والسوق على حساب المواطنين.

عن الإنكليزية

ترجمة: ياسين السيد